الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة

بتاريخ 22 أكتوبر 2018 بين الجمهورية التونسية

والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج إحياء

المراكز العمرانية القديمة بتونس

(2019 / 18)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 01 / 03 / 2019

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** اتفاقية القرض.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 11 / 07 / 2019

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

نائب الرئيس: الهادي بن ابراهم

مقررة اللجنة: ليلى الحمروني

المقرر المساعد: العجمي الوريمي

المقرر المساعد: حسام بوننـي

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 07 مارس 2019
جلسة اللجنة: 10 جويلية 2019 **القرار:** الموافقة بإجماع الحاضرين (09 مع) **تاريخ إنهاء الأشغال:** 11 جويلية 2019 **نائب رئيس اللجنة:** الهادي بن ابراهم **المقررة:** ليلى الحمروني

أوّلا ـ تقديم المشروع:

يهدف مشروع القانون المعروض إلـى الموافقـة على اتفاقيـة القرض المبرمة بتـاريخ 22 أكتوبر 2018 مع الوكالة الفرنسية للتنميـة بمبلغ 6 مليون أورو أي ما يعـادل حوالـي 20 مليون دينار للمساهمة في تمويل برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة بتونس.

1) تقديم البرنامج:

يندرج برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة بتونس ضمن خطّة وطنية شاملة ومتكاملة بغاية تهذيبها وضمان إدماجها الاقتصادي والاجتماعي.

ويهدف البرنامج إلى التدخّل في المراكز العمرانية القديمة ذات القيمة التراثية والمعمارية وذلك لتحسين ظروف عيش المتساكنين بداخلها والنهوض بالأنشطة الاقتصادية وتعزيز النشاط الثقافي والسياحي.

وقد نمّ إدراج هذا البرنامـج ضمـن مخطط التنميـة الاقتصادية والاجتماعيـة (2016 ـ 2020) بكلفة تقدّر بـ 40 مليون دينار.

2) مكوّنات البرنامج:

- تهذيب الشبكات التحتية العمرانية،
- تحسين الفضاءات العمومية والمسالك السياحية،
- تثمين التراث الثقافي،
- تعزيز وإحياء الأنشطة الاقتصادية والتجارية والحرفية،
- تحسين السكن،
- تكوين ودعم قدرات المتدخلين.

ويعتبر هذا البرنامج مواصلة للمشاريع النموذجية بأربع مدن عتيقة (تونس وسوسة وصفاقس والقيروان) وذلك في إطار البرنامج الوطني للتأهيل العمراني PNRU والتي تمّ الانتهاء من إنجازها سنة 2016.

3) تنفيذ البرنامج:

لمتابعة إنجاز البرنامج، تمّ إحداث لجنة قيادة بتاريخ 21 فيفري 2018 برئاسة السيد وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية تتكون من ممثلين عن رئاسة الحكومة والوزارات المعنية (وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ووزارة المالية ووزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي ووزارة الثقافة ووزارة السياحة والصناعات التقليدية ووزارة الشؤون المحلية والبيئة). وعقدت اللجنة عدّة اجتماعات تمّ خلالها مناقشة منهجية تحديد المراكز التي سيتم التدخل بها وبالاستعانة بمكتب دراسات مكلّف بالمساندة الفنية، تمّ الاتفاق على اعتماد إعلان الرغبة في المشاركة "Appel à Manifestation D'intérêt" موجّه إلى البلديات التي تضم مراكز عمرانية قديمة.

وقد تولى مكتب الدراسات إعداد قائمة أولية تضمّ 30 مركزا عمرانيا قديما وسيتم لاحقا ضبط معايير الاختيار.

4) تمويل البرنامج:

سيتم تمويل البرنامج من قبل كل من الوكالة الفرنسية للتنمية (قرض بقيمة 6 مليون أورو) والبنك الأوروبي للاستثمار (قرض بقيمة 6 ملايين أورو).

وستساهم مفوضية الاتحاد الأوروبي في مساندة هيكلة البرنامج ودعم قدرات لجنة القيادة ووحدة المتابعة التي ستحدث في الغرض، من خلال إسناد مساعدة فنية في شكل هبة. وتجدر الاشارة إلى أنه تمّ اختيار مكتب الدراسات الذي ستعهد له مهمة المساندة الفنية، ومن المنتظر أن ينطلق في أعماله خلال شهر فيفري 2019.

وتتمثل الشروط المالية لقرض الوكالة الفرنسية للتنمية في ما يلي:

- قيمة القرض: 6 مليون أورو،
- نسبة الفائدة: متغيرة تُحتسب على أساس نسبة الفائدة (أورويبور 6 أشهر) - هامش بـ 66 نقطة مائوية،
- مدّة السداد: 20 سنة،
- فترة الإمهال: 7 سنوات.

ثانيا . أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة يوم 10 جويلية 2019 وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص اتفاقية القرض.

وأثناء النقاش، اعتبر بعض النواب أن شرح الأسباب مقتضب ولا يتضمن معلومات شافية وضافية عن المراكز العمرانية المعنية بهذا التمويل. ورأى نواب آخرون أن كلفة البرنامج والمقدّرة بـ 40 م.د.ت لا تفي بالحاجة ولا تضمن المردودية المطلوبة لإحياء المراكز العمرانية القديمة ولا تضمن إدماجها الاقتصادي والاجتماعي. هذا، واقترح أحد النواب أن ترصد مبالغ بذمة مراكز عمرانية بعينها وليس حسب مدن.

ومن جهة أخرى، أكّد نواب آخرون على أن بعض البلديات وخاصة في المناطق الصغيرة عاجزة عن تقديم ملفات بخصوص إحياء مراكز عمرانية تابعة لها على الرغم من أن حالتها عاجلة تتطلب التدخّل السريع وهي عاجزة كذلك على ترميم الآثار الموجودة بدائرتها، وأكّدوا على أن تأخذ لجنة قيادة بعين الاعتبار هذه الحالات.

ومن جهة أخرى، تدارست اللجنة الشروط المالية للقرض واعتبرتها تفاضلية.

ثالثا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون الموافقة بإجماع الحاضرين.

نائب رئيس اللجنة	**المقررة**
الهادي بن ابراهم	ليلى الحمروني